

الحصيلة الرقابية لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- خلال دورة أكتوبر 2018 -

جدول الأسئلة الشفوية

المستشار	القطاع	موضوع السؤال	تاريخ الجلسة
العربي العرائشي	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	دعم المقاولات الفلاحية	2018/11/13
عبد الكريم مهدي	الداخلية	آجال أداء الديون المستحقة للمقاولات في مواجهة الجماعات الترابية	2018/11/27
عبد الحميد الصويري	التجارة الخارجية	تقييم أثر الإجراء القاضي بفرض رسوم جمركية على منتوجات النسيج والألبسة	2018/12/04
يوسف محي	الثقافة والاتصال	الصناعة الثقافية بالمغرب	2018/12/11
عبد الحميد الصويري	الداخلية	إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية	2019/01/28
عبد الاله حفطي	النقل	إدماج النقل الطرقي للبضائع غير المهيكل في القطاع المنظم	2019/02/05

جدول الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة

المستشار	موضوع السؤال	تاريخ الجلسة
عبد الكريم مهدي	تحديات تأهيل رأس المال البشري	2018/12/18
العربي العرائشي	الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي	2019/01/15
عبد الإله حفظي	التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.	2019/02/12

جلسات خاصة

المستشار	موضوع السؤال	تاريخ الجلسة
العربي العرائشي	جلسة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.	2019/02/11

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم: الثلاثاء 5 ربيع الأول 1440هـ (13 نوفمبر 2018م).

سؤال حول: دعم المقاولات الفلاحية

المستشار السيد العربي العرائشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنت كنتكلم مع السيد الوزير على القطاع الفلاحي، وكذلك على مخطط المغرب الأخضر، ولكن قلت السيد الوزير كل شيء في هذا الموضوع، واحنا نتعرفو بأن هاذ القطاع هذا عرف واحد التحول كبير وعميق ومنعطف في هاذ السنوات الأخيرة، واللي كذلك جاء بعد الانخراط ديالو وتفعيل مخطط المغرب الأخضر.

وهاذ الإنجازات اللي هي جات كانت تهدف لتحسين الدخل وظروف العيش والحد من الفقر لفئات كثيرة من ساكنة العالم القروي، هاذ القطاع اللي هو تيشغل تقريبا 40% تتاع اليد العاملة في المغرب، وكذلك كيساهم في تقريب حوالي 14% من الناتج الداخلي الخام، وكذلك اللي هو من سنة 2008 لهاد 2017 تضاعف القيمة المضافة ديالو في هاذ السنين هاذي، في إطار استثمار جد مهم بين القطاعين الخاص والعام.

فهاذ الإنجازات الضخمة اللي أعطات لبلادنا مرجعية ومكانة متميزة على مستوى التنمية الفلاحية، اللي نعزز بها بكل افتخار، السيد الوزير، والتي يقتدى بها من طرف دول صديقة وخصوصا دول القارة الإفريقية، وهاذ الشي تيتجلى في المعرض الدولي اللي تينظم كل سنة في مدينة مكناس، اللي تيزورو تقريبا مليون زائر، وكين تقريبا 1000 عارض، منهم تقريبا 70 عارض أجنبي، وهي تعد وتعتبر مرآة للقطاع الفلاحي ولخطط المغرب الأخضر في المغرب.

وتظل، السيد الوزير، الإمكانيات كثيرة في مجال خلق أنشطة اقتصادية جديدة بالعالم القروي، كأشطة في مجال الصيد البحري والسياحة القروية والطاقة المتجددة، وكذلك الاقتصاد التضامني، وهذا تستحضرو في هاذ الشي مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية التي حدد فيها جلالته ثلاث أولويات، منها القطاع الفلاحي وهي تتمحور حول الشباب، التشغيل وانبثاق طبقة متوسطة فلاحية.

فالرؤية الملكية متبصرة لا تجعل من القطاع الفلاحي إستراتيجية تهدف فقط إلى تحقيق الأمن الغذائي والرفع من حجم الصادرات، بل أيضا أداة اقتصادية واجتماعية تصبو إلى تحسين الصادرات وكذلك تحسين مستوى العيش الكريم لساكنة العالم القروي.

ومن هذا المنطلق، نود مساءلتكم، السيد الوزير، عن أهم التدابير والإجراءات التي أعدتها أو ستعدها وزارتك من أجل دعم المقاولات الفلاحية في هذا الميدان؟

شكرا لكم.

جواب السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أنا بالطبع نتكلم بالعربية السيد المستشار، وما عندي حتى عقدة إلى خرجت لي شي كلمة بالفرنسية، والمغاربة راه بغاو العربية وبغاو الأمازيغية وبغاو الفرنسية وبغاو الإنجليزية.

جوابا على السؤال ديالكم، جينا واحد العدد ديال الإجراءات في إطار المخطط، تشجيع خلق وحدات ديال التثمين، النموذج ديال التجميع، خلق منصات ديال الخدمات اللوجيستكية والتسويق، وبان الإحصاء العام اللي قمنا به في 2016، كين واحد العدد هما (des exportations) يعني الاستغلاليات الفلاحية الصغرى، هما كثار وبالملايين.

ولكن دبا الشركات اللي فضجت بفضل هاذ المخطط، الآن كايئة 4000 شركة يمكن تكون مجهولة الاسم أو لا (SARL) اللي هي موجودة في الميدان الفلاحي، وهذا يعني واحد النمو اللي هو كبير.

قمنا بواحد عقد البرنامج اللي توقع بين الوزارة ديال الصناعة وبين يعني وزارة الفلاحة وبين (les interprofessions) اللي كانوا موجودين، أنه باش يكون واحد الاستثمار اللي هو جد مهم، اللي غادي تساهم فيه الدولة واللي غادي يساهم فيه القطاع الخاص.

اليوم في اللي وصلنا، هاذ الشي عنينا (la publication) يعني ديال (l'arrêté) واللي خرج الآن بلغت الآن 50 طلب ديال إعانة باستثمار اللي مرتقب في هاذ القضية ديال هذا، اليوم كايئة مخطوطين (dossier) 840 مليون ديال درهم في إطار تحويل الفلاحة الصناعية.

وكاين هاذ التحفيزات اللي هما محمة، اللي جينا بها، اللي هي تحفيز الاستثمار، يعني المنتج من خلال تنمية وحدات وتثمين وتحويل وتبريد المواد الفلاحية، كاين واحد الإعانات تتراوح بين 10 حتى ل 30% من التكلفة ديال المشاريع، كاين الدعم ديال التنمية ديال الصادرات الصناعة الغذائية والإعانات جديدة للتحفيز على تصدير منتجات بين 500 و6000 درهم يعني للطن المصدر.

وكاين كذلك يعني تندعمو البحث على الأسواق الجديدة ديال التصدير والعصرنة ديال القنوات ديال التسويق.

وملي تشوفو يعني مثلا بالنسبة لزيت الزيتون، الآن الطاقة التحويلية هي مليون و900، كانت في 2008 مليون و290 ألف، وملي تشوفو التخزين ديال المنتجات الفلاحية ديال التبريد ارتفعت الطاقة الاستيعابية للوحدات ب 792 ألف طن في السنة، أي ارتفاع ديال 138 % في سنة 2008 اللي كانت فيه ذاك الوقت 279 ألف طن، إذن هي استثمارات محمة اللي تعاملات في القطاع الصناعي.

وشكرا.

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم: الثلاثاء 19 ربيع الأول 1440هـ (27 نوفمبر 2018م).

سؤال حول: آجال أداء الديون المستحقة للمقاولات في مواجهة الجماعات الترابية.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع، حيث أن تأخر الجماعات الترابية عن أداء ما بذمتها لفائدة المقاولات يؤثر بشكل سلبي على نشاطها ويؤدي في حالات عديدة إلى الإفلاس، ولكن، السيد الوزير، الاتحاد العام لمقاولات المغرب كينوه ويكمن المبادرة اللي قامت بها وزارة الداخلية في موضوعين:

- الموضوع الأول هو الدورية اللي أرسلت وزارة الداخلية لولاية وعمال صاحب الجلالة لخلق لجان إقليمية لتتبع آجال الأداءات، وهذه اللجان اللي كان فيها الاتحاد العام لمقاولات المغرب عبر رؤساء الجهات هو كشريرك مهم؛

- وثانيا المبادرة لخلق واحد اللجنة مركزية، اللي فيها واحد فريق عمل اللي كيتبع تطور هذا المنطق وهذا المشكل ديال الأداءات، واللي كيتمثل في المديرية العامة للجماعات المحلية، والخزينة العامة، والاتحاد العام لمقاولات المغرب اللي فيه 3 لجان، لجان الجهات، لجان آجال الأداءات ولجان الصفقات العمومية.

اللي بغينا نقولو، السيد الوزير، هي هاد المبادرة مهمة وكلشي كيتسناها، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المقاولات المغربية، المجالس الجهوية، الجماعات الترابية، والهدف من هاذ التعبئة الجهوية والتعبئة حتى المركزية هو إنجاح هاذ الورش، هاذ الورش اللي هو مهم، كيف تتعرفو السيد الوزير، والمهم هو أننا نوصلو لرصد أشنو هو الكمية أشنو هو (Le montant) أشنو هي الكمية ديال هاذ الأداءات اللي هي متأخرة باش يمكن لنا ندخلوها فواحد الديناميكية ديال أنها تبرمج لها كيفاش غيمكن ليها تخلص، باش المقاولات يعرفو بأن غادي يتخلصو وفاش من أجل.

وهذا نداء من الاتحاد العام لمقاولات المغرب لرؤساء المجالات الترابية والجماعات الترابية وللمقاولين أننا خاصنا ننجحو وخاصنا نتعبأو جميعا، السيد الوزير، باش يمكن لنا ننجحو هاذ الفترة هاذي وهاذ الورش.

وشكرا.

جواب السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليقات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والداعية إلى التعجيل بأداء مستحقات المقاولات لدى الجماعات الترابية، قامت مصالح هذه الوزارة باتخاذ مجموعة من التدابير، تتمثل أهمها في يلي وفيما قال السيد المستشار المحترم:

- توجيه دورية إلى السادة ولاية وعمال وعمالات وأقاليم المملكة لدعوتهم إلى تكوين لجان جهوية وإقليمية تعنى بتتبع آجال الأداء، وذلك بهدف الوقوف على متأخرات الأداء التي تسجلها معاملات الجماعات الترابية وشركات التنمية المحلية والمصالح الخارجية للوزارات، وإيجاد الحلول الملائمة لتجاوز جميع أنواع التأخير في أداء مستحقات المقاولات والتقليص من آجال الأداء.

كما تمت دعوة السادة الولاية وعمال إلى عقد اجتماعات هذه اللجان مرة كل 15 يوم وتقديم تقارير عن حصيلة أعمالها، وذلك في انتظار إحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار التي ستحل محل كافة اللجان المتدخلة في تدبير الاستثمار، والتي ينص عليها مشروع القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛

- ثانيا، تشكيل لجنة مختلطة تضم ممثلين عن المديرية العامة للجماعات المحلية والخزينة العامة وعن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، قصد تتبع أشغال اللجان السالفة الذكر والعمل على إيجاد الحلول الملائمة؛

- وأخيرا، الاستجابة لطلبات الدعم التي تقدمها الجماعات الترابية لتغطية متأخراتها تجاه المقاولات. وتبقى هذه الوزارة منفتحة على مبادرات من شأنها تحسين مناخ الأعمال وتقليص آجال الأداء.

تعقيب المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

غير للإضافة، السيد الوزير، وهذا لإعلام المستشارين المحترمين اللي كابين فالجماعات الترابية هو أن هناك واحد القافلة اللي غادي تكون، قافلة فالجهات اللي غتكون في جل الجهات اللي غيكون فيها واحد التحسيس وواحد نحاولو نترجمو لهم كيفاش بغينا نخدمو، وكيفاش بغينا نمشيو باش يمكن لينا ننجحو.

إذن هناك واحد القافلة جمهورية اللي غادي يكون فيها الناس ديال ¹(La DGCL) الناس ديال الخزينة والناس ديال الاتحاد العام لمقاولات المغرب وولاية وعمل صاحب الجلالة، باش يمكن لنا نسقو ونحسسو المقاولات بهاذ المشكل وباش يمكن لنا نلقاو الحلول الناجعة. شكرا.

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم: الثلاثاء 26 ربيع الأول 1440هـ (4 ديسمبر 2018م).

سؤال حول: تقييم أثر الإجراء القاضي بفرض رسوم جمركية على منتجات النسيج والألبسة

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بداية إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتمن القرار الحكومي الرامي إلى فرض رسوم الاستيراد على منتجات النسيج والألبسة المصنعة ببعض الدول التي تربطنا بها اتفاقية التبادل الحر، وخصوصا تركيا، والذي جاء تجاوبا مع السؤال الذي سبق أن طرحناه لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

وإذا كان هذا الإجراء الجمركي قد ممكن قطاع النسيج من استعادة بعض من عافيته خلال هذه السنة وأعاد هيكلته منظومته، فإنه بالمقابل لم تكن الآثار المترتبة عنه في مستوى تطلعات مقاولات النسيج بالمغرب، وذلك بفعل تدخل عدة عوامل، من أهمها: منافسة القطاع الغير المهيكل والتهريب، الذي يتم عبر نقاط حدودية مختلفة.

هذا بالإضافة إلى الاستيراد بكميات جده ضخمة، مما يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار واستمرارية مقاولات النسيج التي كانت إلى وقت قريب تحقق أعلى رقم من صادرات المملكة إلى الخارج.

فواردات الألبسة التركية شكلت في بداية توقيع اتفاقية التبادل الحر مع المغرب 16% فقط من مجموع وارداته من هذا البلد، في حين قفزت إلى 40% بعد سنوات قليلة، مما أدى إلى إغراق السوق المغربي بها.

¹ La Direction Générale des Collectivités Locales.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن مناسبة طرحنا لهذا السؤال جاء بعد أن لاحظنا محدودية آثار إجراء فرض رسوم جمركية، حيث ما زالت آثار الإغراق بادية بشكل كبير، إذ أن منتوجات النسيج التركية والصينية ما زالت تستحوذ على السوق الوطنية.

ومن هذا المنطلق، نطالب الحكومة بتمديد الإجراء الجمركي على الواردات من النسيج والألبسة لتمكين القطاع من مواجهة التحديات وتقوية تنافسيته مع مواكبة إجراءات موازية لتقويته عبر تخفيض كلفة الإنتاج المرتفعة، وهو ما يجرنا للحديث عن المواد الأولية التي تدخل في صناعة النسيج (les intrants textiles) التي يتم استيرادها من الخارج، والتي تشكل نسبة لا يستهان بها من كلفة الإنتاج.

ومن هذا المنطلق، ودعماً لتنافسية قطاع النسيج والألبسة، فإننا نطالب أن تستفيد هذه المواد من الإعفاءات الجمركية، بالإضافة لدعم الابتكار ومواكبة التطورات التي تعرفها السوق الدولية في هذا المجال.

وشكراً.

جواب السيدة ارقية درهم كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكراً السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم كان متمحور على شقين. أولاً الشق اللي كيعنى بالأنسجة قطاع الأنسجة والألبسة في المغرب وأيضاً الشق اللي فيه التهريب، وأنا متفقتة معك 100% بأن هذا قطاع حيوي وإستراتيجي بالنسبة للمغرب اللي هو قطاع الصناعة، كيمثل 4% من العال في المغرب وكيمثل أيضاً 35% من العمالة الصناعية الوطنية بالنسبة للمغرب بالنسبة لإحصائيات 2016.

هذا أيضاً غير فقط للتذكير لأن كيف ما ذكرتمو بأنه هناك اختلالات اللي لحقت بهذا القطاع، وهي اختلالات اللي كيمثل أيضاً في الواردات اللي كتجي من المنشأ التركي، خاصة الأنسجة والألبسة، للأسف أن هذه الواردات اللي تقريبا فاقت 200% كما أشرتم ليه فالسؤال ديالكم هو أن 200% اللي دخلت الواردات التركية للتنافس مع الواردات المحلية، للأسف أن هذا أخل بالاقتصاد والنسيج الوطني، أيضاً أخل للأسف حتى كان هناك تأثير على مناصب الشغل، عندنا إحصائيات ديال 2013-2016، 46000 منصب شغل اللي للأسف أنهم تضررو من قطاع الأنسجة والألبسة نتيجة للتنافسية الغير الشرعية لبعض الأنسجة الواردة من بعض الدول، منها تركيا.

أيضاً كنعرفو بأن هاذ الشئ عاود ثاني كان عندو أيضاً بعض التدايعات الأخرى اللي كانت تنافسية من هاذ الواردات، كنجيب أسعار منخفضة للأسف بالنسبة للأسواق المحلية المغربية، أيضاً استفدات من اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب اللي كانت فيها تفضيلية بالنسبة للأنسجة والألبسة.

للأسف أن هذا كلو ضر بالنسيج الوطني أكثر ما نفعنا، ولذلك احنا ارتأينا نديرو هاذ التدبير الأول وأتتا ذكرتمو بأن بغيتو تدبير ثاني، كان تدبير أول من 2018 ل 2019 سنة طولناه ومددناها أيضاً بالتشاور مع الجهات التركية باش يكون من 2019 ل 2021 المجلد ديالو هو أربع سنوات، والآن غادي يمكن المغاربة بأنهم غادي شوية يطورو من النسيج ومن هاذ القطاع التهموي اللي في بلادنا.

أيضا تقدر نقول بأننا اليوم بالنسبة لنا إلى كنا كنهضو على التقييم، فاحنا وقعنا على هاذ الاتفاقية أو لا هاذ التدبير في يناير 2017، دخل حيز التنفيذ مباشرة 200 يوم بعد التوقيع، فما كنهضنا بأن أقل من مدة 7 أشهر ممكن أننا نتكلمو على واحد التدبير أو لا تقدرو تقولو بأن كايته نتائج الآن راه هي الآن، ولكن كنهضو بناء على الأصدقاء اللي جاتنا من قطاع الأنسجة والمصنعين المغاربة المحليين بأن هناك تأثير إيجابي بالنسبة لهاد القطاع، واللي خفض على الأقل ولو بشكل بسيط على هاذ القطاع الحيوي في المغرب.

شكرا.

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم: الثلاثاء 03 ربيع الآخر 1440هـ (11 ديسمبر 2018م).

سؤال حول: الصناعة الثقافية بالمغرب

المستشار السيد يوسف محي:

شكرا السيد الرئيس والأخ العزيز.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا اليوم يتمحور حول الصناعات الثقافية والإبداعية، وهنا نستحضر السيد الوزير الدور الهام للثقافة في مجتمعا اللي تيعيش أزمة قيم حادة، والثقافة كما تعلمون السيد الوزير من المحددات الأساسية للاستقرار والعيش المشترك وكذلك الثقافة تنتج الثروة وتخلق مناصب الشغل، ففي الدول النامية السيد الوزير، ينتج قطاع الثقافة من 2 إلى 5% من الناتج الداخلي الخام تقريبا وكمثال هناك فرنسا، اليوم تنشوفو فيها هاذ القطاع تينج 5 نوبات ذاك الشي اللي تينج قطاع السيارات، و2 نوبات ذاك الشي اللي تينج قطاع الاتصال، وتنتقلو فيها 100 ألف منصب شغل جلمهم مناصب شغل الشباب.

في بلادنا السيد الوزير، القطاع ديالنا جيني، غير مهيكل وغير منظم، مع العلم أن بلادنا تتزخر بموروث ثقافي وتراث مادي ولا مادي قل نظيره، ولا يخصه إلا الاستثمار والمواكبة، وهنا نتكلمو السيد الوزير على النشر على الصحافة على صناعة المعارض والمهرجانات على صناعة السينما والموسيقى والمسرح، الصناعات المتحفية، الفنون التشكيلية، التواصل، تدير المآثر التاريخية، وكذلك جميع أنواع التصميم والإبداع تحت العلامة المغربية (Made in Morocco) هذا الورش ورش هائل السيد الوزير ويصب في عمق النموذج التنموي الجديد اللي وصى به جلالة الملك حفظه الله واللي تيجع بين خلق الثروة والتشغيل وتصدير النموذج الحضاري المغربي الذي أضحي اليوم منارا يقتدى به.

السيد الوزير،

احنا نتمنو المجهودات ديالكم بكل صراحة وتفتنخرو بالكفاءة ديالكم كمتقف أولا، وكوزير مكلف بهاذ القطاع ثانيا، وتنبعو عن كشب المخطط ديالكم، مخططكم التنفيذي للقطاع 2017-2021.

واليوم السيد الوزير، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب احنا بغينا نواككم وبغينا نفتحو معكم ورش، هاذ الورش عندو عنوان كبير اسمه "الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام"، الهدف ديالو تشجيع الثقافة والاستقرار والعيش بأمان وكذلك خلق الثروة والتشغيل.

وبغيت كذلك نذكر السيد الوزير بأن في الاتحاد العام بدينا نعملو في هاذ الورش من 2013، حيث كنا نظمنا مناظرة في مراكش وعنوانها الثقافة رافعة للاقتصاد الوطني وكان لقي إقبال كبير وعرف مشاركات مهنين وخبراء من الخارج ومن المغرب، وكان النجاح ديالو باهر، واحنا اليوم بصدد تكبير هذه المقاولات والهيكلة ديالهم وتأطير ديالهم من أجل استثمار في هاذ القطاع ونخليوه رافعة حقيقية للتنمية

وإشعاع مبادئ العيش المشترك والقطع مع الخطابات التبتيسية الشائعة في بلادنا ويا للأسف.

ومن هنا السيد الوزير سؤالنا: كيف تنظرو لهذا الشراكة؟ وما هي الإجراءات العملية والمخططات التي تنتويو تعتمدوها من أجل إنجاح هذا الورش؟

وشكرا لكم.

جواب السيد محمد الاعرج وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا على السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال، اللي عندو أهميته وعندو راهنيته، خصوصا في هاذ المرحلة هذا، وخصوصا وأنا نسعى دائما أن نجعل الثقافة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لا بد أن تكون هناك مشاريع، لا بد أن تكون هناك أورش، نشغل على ورش كبير يتعلق بالصناعة الثقافية والإبداعية.

وطبعا هذا كما قلت هو سؤال مهم وهناك ورش كبير ينطلق من مرتكزات ومن أسس متمينة نحو صناعة ثقافية إبداعية، بالتالي لا بد أن تكون لدينا أولويات وهاذ الأولويات هي أولا من خلال ترسانة قوية تشجع الصناعة الثقافية والإبداعية وتؤسس للمرتكزات ديال الصناعة الثقافية، واليوم عندنا هناك إعادة النظر في قانون جديد للصناعة السينائية هذا مهم كذلك، هناك قانون إعادة النظر في مقتضيات قانون الفنان، باعتبار أن مهنة الفنان تندرج ضمن مرتكزات أساسية ديال الصناعة الثقافية، هناك إضفاء الطابع الهيكلي على الأنشطة الثقافية والإبداعية من خلال الاستفادة من التحفيزات إلى غير ذلك، وهناك كذلك إعادة النظر في قانون ديال حقوق المؤلف، هناك إعادة النظر في قانون حول الرعاية الثقافية، طبعا هذا على مستوى الترسنة القانونية.

وهناك آليات ومرتكزات وإجراءات تتعلق بالتمويل ديال هاذ الصناعة الثقافية ومن أهمها هناك برنامج لدينا في إطار المخطط العملي والتنفيذي لوزارة الثقافة تتعلق بدعم الصناعة الثقافية والإبداعية، هناك برنامج ديال ميزانية لدعم الصحافة الثقافية، لا بد للإعلام أن يواكب المجال ديال الثقافة وإعطاء المكانة للثقافة اللازمة، خصوصا في وسائل الإعلام، من خلال تعزيز مكانة قناة وثائقية نشغل عليها مع الشركة الوطنية، وكذلك تعزيز هذه القناة الثقافية لدينا.

هناك آلية ديال الاتفاقيات مع القطاع العام، خصوصا بين القطاع العام والقطاع الخاص ومع الجماعات ومع المؤسسات البنكية، وكنا اشتغلنا كانت عندنا واحد الاجتماع مع الفيدرالية اللي تابعة للاتحاد العام للمقاولات في الأشهر الماضية حول بناء واحد الشراكة في إطار الاتحاد العام للمقاولات فيما يتعلق بالصناعة الثقافية، وطبعا هناك مجموعة من الهياكل المصاحبة تتعلق أساسا بصندوق ضمان ديال الصناعة الثقافية ولا بد أن نشغل كذلك على القانون ديال الضرائب والإعفاءات والتحفيزات المرتبطة بالصناعة الثقافية.

إذن هذا نعتبره ورش كبير لدينا في وزارة الثقافة تتعلق بالصناعة الثقافية، تتعلق بالإنتاج الثقافي لأن اشتغلنا لسنوات حول التنشيط الثقافي، لا بد أن ننقل إلى الصناعة الثقافية، لا بد أن ننقل كذلك إلى الإنتاج الثقافي.

وشكرا لكم.

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم: الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1440هـ (28 يناير 2019م).

سؤال حول: إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يأتي موضوع سؤالنا في سياق التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتنزيل الجهوية المتقدمة التي تشكل الفضاء الأمثل لنمو المقاولات وجذب الاستثمار وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وهنا نتمنّى جهود الوزارة في استكمال إصدار باقي النصوص التطبيقية ذات الصلة، آخرها نشر المرسوم المتعلق بالميثاق الوطني للامركز الإداري في انتظار الشروع في نقل جميع الاختصاصات الذاتية نحو الجهات وبعض الاختصاصات المشتركة في إطار التعاقد مع الدولة.

وفي هذا الصدد، تشكل مخططات التنمية الجهوية انطلاقا من الاختصاصات الذاتية للجهات أهم آلية لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات، إذ تضم برامجها كل ما يهم المقاولات والتكوين المهني والتكوين المستمر والشغل وجذب الاستثمار المنتج والفعال.

ومن هنا تظهر أهمية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد هذه المخططات وفي حكامتها، مما يستوجب مأسستها من خلال التنصيب عليها صراحة في النصوص التنظيمية ذات الصلة، تكريسا لمبدأ المقاربة التشاركية، وهو ما يستدعي ضرورة إعمال التقييم الدوري لها من طرف مختلف الفاعلين في الجهة وتعيينها بما يحقق الأهداف المسطرة بعد مرور 3 سنوات على تنفيذ برامج التنمية الجهوية، علما بأن 10 مخططات من أصل 12 تمت أجزائها.

السيد الوزير،

نحن واعون بالملكسب التي حققتها بلادنا في مجال تحسين مناخ الأعمال من خلال عدة تدابير، منها: قانون إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة، حيث ساهمت في تحسين ترتيب المغرب في مؤشر (DOING BUSINESS).

كما لا بد من شكركم على جهودكم لتوفير الإطار القانوني الأمثل لحل الإشكالات وتذليل الصعوبات المرتبطة بالاستثمارات على مستوى الجهة في إطار القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وهنا نقترح إحداث مؤشرات للتصنيف الجهوي تساهم في تحسينها اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال والتي تشتغل بمعية الولاية في انسجام تام مع اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال.

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به عملية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية وحكامتها في التقليل من الفوارق بين الجهات وداخل نفس الجهة، من خلال التنافس بين الجهات، على أساس التمايز ومدى اشتغال القطاع العام والقطاع الخاص للترويج لمؤهلات كل جهة لاستقطاب المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب.

جواب السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة برنامج التنمية الجهوية تعتبر وثيقة أساسية، وثيقة مرجعية بالنسبة للمشاريع والأنشطة ذات الأولوية التي يجب أن تفعل داخل الجهة.

في هذا الإطار، تقريبا جميع الجهات ديال المملكة قامو ببرامج التنمية الجهوية ديالهم واللي تدارت حسب القانون التنظيمي وحسب المراسيم التطبيقية واللي كانت تلزم عليهم بأنهم يكونو 3 هيئات استشارية، كايئة الهيئة الأولى اللي بعلاقة مع المجتمع المدني، كايئة هيئة استشارية ثانية اللي بعلاقة مع الشباب، اهتمامات الشباب، وكايئة الثالثة اللي هي بعلاقة مع الفاعلين الاقتصاديين، واللي هي ملزمة في إطار النصوص التطبيقية ديال القانون التنظيمي أنها تعمل معهم يد في يد وبطريقة تشاركية من أجل إخراج برامج التنمية الجهوية، وهاد الشئ اللي تدارو في جميع البرامج اللي تمت المصادقة عليها اللي تقريبا يمكن نقولو بأن جميع الجهات.

هذا إن دل على شيء فإنما كيدل على أن الفاعلين الاقتصاديين داخل الجهة، المواكبة ديالهم للجهات من أجل خلق مناخ ديال الأعمال وخلق جو ديال الاستثمار هو أساسي من أجل تشجيع الاستثمار داخل الجهات، وأحسن دليل على ذلك هو هاد اللجان اللي تخلقو من أجل تجويد مناخ الأعمال داخل الجهات اللي خدامين اليوم من أجل تبسيط مجموعة ديال المساطر، تبسيط ولا حل مجموعة ديال المشاكل اللي كتجعل الفعل الاستثماري فعل اللي عندو مردودية سريعة.

هذا في انتظار إن شاء الله القانون ديال المراكز الجهوية للاستثمار اللي تمت المصادقة عليه اللي غيتنشر إن شاء الله في القريب العاجل واللي كتنمناو أنه يعطي دفعة قوية للاستثمار داخل الجهات.

وشكرا.

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم: الثلاثاء 29 جادى الأول 1440هـ (5 فبراير 2019م).

سؤال حول: إدماج النقل الطرقي للبضائع غير المهيكل في القطاع المنظم

المستشار السيد عبد الإله حفيظ:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المحترمين،

كما تعلمون، السيد الوزير، لقد كان إدماج النقل غير المنظم هدفا رئيسا ضمن أهداف تحرير النقل الطرقي للبضائع سنة 2003، واليوم وبعد مرور 15 سنة نتساءل هل حققنا هذا الهدف المركزي للمشروع أم لا؟

الجواب ويا للأسف، السيد الوزير، بالنفي لم نتمكن من ذلك، فجميع المؤشرات وجميع الدراسات تدل على تنامي واندياح هذه الظاهرة.

فسؤالي لكم، السيد الوزير، هل لديكم إستراتيجية من أجل التقليل من هذه الظاهرة؟

جواب السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون بالفعل منذ 2003 والقانون 16.99 عملت الحكومة مع الفاعلين الميدانيين واللي هما المهنيين على أساس أنه التحرير ديال القطاع يجب أن يصل إلى مجموعة من الأهداف التي سطرت آنذاك.

لا يخفى عليكم على أنه بالفعل الاتفاق ولا العقد البرنامج الأول اللي جا من 2003 حتى ل 2011 عاد تدار العقد البرنامج الأول مع المهنيين، كان الهدف منو بالأساس في جزء منه واللي كان فيه واحد حوالي 38 إجراء وواحد 7 د المحاور الرئيسية، كان فيه محورين رئيسيين وهامين اللي هما بالفعل محاولة تأهيل القطاع للرفع من مستواها باش يخرج جزء منه اللي هو في القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل، ثم أيضا العمل على المواكبة ديال المقاولات المهنية على أساس أنها تترقى إلى مقاولات اللي بالفعل تكون كلها مهيكل.

وتعلمون أيضا، السيد المستشار المحترم، على أنه اليوم الإشكال اللي كاين خلال هاذ الفترة ديال التحرير هو أنه عندنا واحد العدد الذي يقارب واحد 60 ألف مقالة اللي دخلت فهاذ الفترة، وتقريبا واحد 92 ألف عربية، بمعنى أنه اليوم هاذ القطاع فيه واحد الدريرية كبيرة، بمعنى 1.6 بالمعدل ديال الشاحنات لكل مقالة جديدة، وهذا اللي كييجعل على أنه بالفعل هناك إشكالية اللي تتحاولو نعالجها اليوم مع المهنيين.

وتعلم أيضا السيد المستشار المحترم، أنه اليوم بالضبط، اليوم فهاذ الصباح كان في إطار الحوار اللي عندنا مع المهنيين كلهم، أعطيناهم مقترح ديالنا الجديد اللي هو ديال دفتر التحملات واللي بدينا عقد برنامج، عفوا، اللي كنا بديناه معكم خلال هاذي واحد ثلاث، أربع سنوات، على أساس أنهم يوافقونا بالمقترحات ديالهم باش نحاولو أننا نبلغو لهاذ الهدف اللي تفضلت به، واللي بالفعل اليوم 17 جواب من أصل 51 هيئة اللي أعطيناها، وأعطينهم واحد المدة ديال شهر باش يعاود يوافقونا بأخر المستجدات ديالهم ولا التعديلات، على أساس أننا نعدمو للتوقيع عقد برنامج جديد اللي غادي يكون من بين الأهداف الرئيسية ديالو، هاذ الهدف اللي اليوم هو موضوع السؤال ديالكم السيد المستشار.

شكرا.

تعقيب المستشار السيد عبد الإله حفيظي:

السيد الوزير، بما أننا نجزم بأننا لم نتمكن من تحقيق الأهداف المركزية للمشرع، فاحنا الواجب أنه نستكشفو ونستبينو الأسباب الرئيسية لهاذ المسألة، وراه ذكرتو البعض منها السيد الوزير، احنا كنشوفو بأن كاين ثلاثة ولا أربعة أسباب اللي هي مركزية، اللي منها أساسا قضية الضغط الجبائي اللي ما تكلمتوش عليه السيد الوزير، الضغط الجبائي اللي كقول أنا وأصرح بأن المقاولات التقليدية خصوصا في النقل الطرقي ديال البضائع، هي بين مثيلاتها كلها في النشاطات الاقتصادية الأخرى هي الأكثر تضريبا بواحد النسبة اللي مرتفعة من 4 حتى ل 5 دالمرات، نظرا لأنها تخضع لأربعة ديال الضرائب تقريبا، كاين الضريبة الأولى واللي هي أثقلها هي الضريبة المطبقة على المحروقات على الغازوال، اللي كتمثل كما تعلمون السيد الوزير، 2.42 درهم لكل لتر مستهلك، وكتمثل في رقم المعاملات إجمالا من اللي كتقاطعو عدد اللترات المستهلكة في السنة مع رقم المعاملات كنتلقاو بأنه من 15 إلى 20%، من رقم المعاملات السيد الوزير ماشي من الأرباح، هاذي المسألة الأولى وهي ما كاينش لاش نتكلمو هنا، وهاذي هي قضية الغازوال المهني.

المسألة الثانية هي الضريبة على السير، الضريبة على السير هي واجبات أداء الطريق السيارة اللي كتمثل حتى هي بدورها 10% من رقم المعاملات المقاولات التقليدية، إلى خذينا مليار سنتيم ديال رقم المعاملات كنتلقاو بأن 100 مليون سنتيم كلها ديال الطرق السيارة.

وكنا اقترحنا، السيد الوزير، كما تعلم، اقترحنا عليكم أنه إعمال واحد التعريفية تفضيلية ليلا للوزن الثقيل، ولكن وللأسف باقي ما تمكناشي من تنزيلها على أرض الواقع، لأن غادي تمكن من ترشيد النفقات ونخففو العبء ديال المقاولات التقليدية، ولكن في نفس الوقت غادي نرشدو كذلك التدفقات عبر الطرق السيارة، خصوصا ليلا من الثامنة ديال الليل مثلا إلى السادسة صباحا.

مسألة أخرى التي تروق كذلك المهنيين هي مسألة الضريبة المطبقة على الشاحنة اللي هي الضريبة السنوية على السيارات اللي دجت كما تعلم الرسم على المحور، واللي بغيناها يكون أكثر إنصافا وتقدمنا بمقترح قانون، كتمناو أنكم تفاعلو معه.

جلسة المسئلة الشهرية ليوم: الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1440هـ (18 ديسمبر 2018م).

سؤال حول: تحديات تأهيل الراسال البشري

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يكنسي موضوع تأهيل الراسال البشري أهمية كبرى لدى الجميع، وذلك باعتبار أن الراسال البشري يشكل المتغير الأهم في معادلة وسائل الإنتاج ويعتبر العنصر الأساسي لضمان استمرارية ونجاعة خلق الثروة من طرف المقاولات، إلا أننا نسجل بكل أسف التصنيف المتدني لبلادنا في مؤشر جودة الراسال البشري للبنك الدولي، إذ يصنف المغرب في المرتبة 98 من أصل 130 دولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن نتحدث عن تأهيل الراسال البشري، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا هو منظومة التربية الوطنية والتكوين والبحث العلمي، والتي تعيش على وقع أزمة غير مسبوقة من حيث تنامي العديد من الأعطاب المزمنة، من أهم مظاهرها إشكالية الاكتظاظ ونزيف الهدر المدرسي بشكل لا يساعد على انضمار المدرسة العمومية مع متطلبات وآفاق سوق الشغل، وفي هذا الصدد نثمن ميثاق التربية والتكوين والقانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، اللذان نأمل أن يساهما في تسريع وثيرة إصلاح المدرسة المغربية.

وفما يخص منظومة التكوين المهني، نجد التأكيد على أنها تعيش حاليا مأزقا حقيقيا، فالقطاع يشهد بالتأكد زيادة كبيرة في أعداد المسجلين، بيد أن البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني لا تزال أعلى من المعدل المسجل في صفوف نظرائهم من خريجي التعليم العام، وتحيل هذه الوضعية على ضرورة تعزيز آلية التوجيه والتركيز على جودة التكوين الذي يوفره هذا القطاع أكثر من التركيز على طاقته الاستيعابية، في أفق جعل التكوين المهني وسيلة تحكم بإمكان السياسات العمومية أن تركز عليها، وهنا نشير إلى أنه من الضروري جعل مبدأ الطلب مدخلا للتفكير في تدبير الرقي بمنظومة التكوين المهني بدل مبدأ العرض المعمول به حاليا مع مراعاة الجودة في كل مسارات التكوين.

وفي هذا الإطار، فإننا نشيد بالعبارة السامية وبمبادرة صاحب الجلالة حفظه الله، الرامية لتقوية منظومة التكوين ببلادنا والارتقاء بها لمستويات عالية، لكي تساهم بشكل فعال وناجح في التأهيل الفعلي للرأسال البشري، كما نعبّر عن عزمنا الكبير للانخراط في اللقاء الوطني حول التشغيل والتكوين، الذي دعا إليه صاحب الجلالة والذي يهدف إلى وضع خريطة طريق مضبوطة للنهوض بالتشغيل والتكوين لترايطها الوثيق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وما دما في الحديث عن التكوين، فإننا نذكر بأن التكوين المستمر يلعب دورا بالغ الأهمية بالنسبة للأجير والمقاول على السواء، فهو يمكن الفرد من التزقي المهني والاجتماعي ويمكن المقاول من مواجهة التقلبات الاقتصادية والتكنولوجية، فهل يعقل السيد رئيس الحكومة أن لا يتجاوز عدد المقاولات المستفيدة من النظام الحالي للعقود الخاصة بالتكوين 1000 مقاولا من المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أصل أكثر من 228000 مقاولا؟

وهل يريخ الحكومة أيضا كون أعداد الأجراء المستفيدين حاليا من التكوين المستمر لا يتعدى 7000 من الأجراء المصرح بهم من أصل 3.38 مليون أجير، جلهم من أجراء المقاولات الكبرى من القطاعين الخاص والعام؟ وهنا يجب الإشارة إلى أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا مقاولات الجهات ليس لها النصيب الأوفر.

وكذلك ندعو لتفعيل مسارات مبتكرة في مجال التكوين المهني كنظام التناوب، إضافة إلى تبني مفاهيم حصيلة الكفاءات وحسن المكتسبات عبر الخبرة والسعي إلى تفعيل شامل للنظام الوطني للإشهاد، وذلك عملا بالقانون 60.17 متعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فضاءات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وستتمكن المقاولاة من أن تكون مكونا (formateur) بجانب مؤسسات التكوين من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تبدأ بالتخطيط مروراً بالإنتاج وتنتهي بالتقييم حسب نظام الجودة أو الحكامة، وهو ما يقتضي دعم المقاولاة عبر تحفيزات جبائية لتكون قادرة على إنجاح دورها في مجال التكوين، وهنا نستحضر التعديلات التي تقدم بها فريقنا على مشروع القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، من أجل تعزيز الحكامة في هذا المجال بما يتماشى مع دعوة صاحب الجلالة لخلق جيل جديد من مؤسسات التكوين المهني، والتي يجب أن تكون في إطار تدير مفوض يعهد به إلى المهنيين بما يساهم في ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل.

وفي نفس السياق تعرف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا تعثرا كبيرا، علما أنها تشكل أهم عناصر تعزيز الابتكار والإبداع في منظومتنا الاقتصادية، وهو ما لا يتيح مع الأسف إمكانية تطوير نسيج اقتصادي مبتكر، لذلك فنحن ندعو الحكومة لاعتقاد مقاربة مندمجة للرتقي بالبحث العلمي بالتنسيق مع المقاولاة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تبلغ تنافسيتنا الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال ببلادنا المستوى الذي نطمح إليه جميعا دون رأسال بشري عالي المستوى ودائم التكوين، دون أن ننسى من لم يخالفه الحظ في إتمام دراسته العليا أو غيرها، وهنا نذكر بدعوة جلالة الملك حفظه الله إلى اعتماد اتفاقية إطار بين الحكومة والقطاع الخاص لإعطاء دفعة قوية في مجال إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الدراسة دون شواهد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جلسة المسائلة الشهرية ليوم: الثلاثاء 09 جمادى الأولى 1440هـ (15 يناير 2019م).

سؤال حول: الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب واثمين قدرات القطاع الفلاحي

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل تنزيل الجهوية المتقدمة تحديا حقيقيا للحكومة لتحقيق نجاعة أكبر للسياسات العمومية، بما يضمن تنمية مدمجة لمختلف الجهات وفتات المجتمع، ويمكن الجهة كذلك من الإطلاع بدورها كاملا في تدبير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إذ تشكل

الجهة خزانا إستراتيجيا لخلق الثروة ومعها مناصب شغل منتجة ومستدامة للشباب.

فرغم المجهودات المبذولة في إطار السياسات العمومية، فبلادنا لازالت تسجل تفاوتات تنموية صارخة بين الجهات، وكذا داخل كل جهة فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الأساسية بين المناطق الحضرية والمناطق القروية، وكذلك بين المناطق الجبلية ومناطق السهول، فحسب وزارة الاقتصاد والمالية فأربع جهات لوحدها تساهم بأزيد من 62% من نمو الاقتصاد الوطني، وجمعتين اثنتين تساهمان بحوالي 48% من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام ببلادنا.

وهنا نتساءل السيد رئيس الحكومة، عن المقاربة والمنهجية التي تنوي الحكومة المحترمة اعتمادها في نقل الاختصاصات من المركز نحو الجهة وباقي الجماعات الترابية؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يمكن الحديث عن جمهورية ناجعة في إدماج الشباب دون سياسات عمومية متجانسة تبتغي المصلحة لكل المواطنين، سواء بالمجال الحضري أو القروي، وهنا نستحضر الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2018، والذي دعا فيه جلالة الملك نصره الله إلى تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي، حيث قال جلالتة: "غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن" انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما ننبه الحكومة من الفوارق العميقة الموجودة بين "مناخ الأعمال الحضري" ونظيره القروي، فإذا كانت المدن تتمتع نسبيا بمناخ أعمال مناسب نظرا لطبيعة الخدمات التي توفرها، فنكاد نجزم غياب ذلك على المستوى القروي.

فباستثناء بعض المناطق المعروفة تاريخيا بالأنشطة الفلاحية، نلاحظ أن الغالبية الكبرى للقرى المغربية لا تتوفر على أنشطة اقتصادية تذكر، مما ينعكس سلبا على منظومة خلق الثروة ومعها مناصب الشغل، وهو ما يستوجب إدراج النهوض بالمقاولات الفلاحية ككون أساسي ضمن أي إستراتيجية تنموية مستقبلية، مما يمكنها أن توفر من مناصب الشغل مهمة خاصة في مجالات الصيد البحري، السياحة القروية، توفير الخدمات، الطاقات المتجددة، الأنشطة المرتبطة بتثمين التراث الثقافي، وهو ما سوف يشكل فرصا حقيقية لإنعاش الاستثمارات في العالم القروي والتقليص من ظاهرة الهجرة والفوارق المجالية.

وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى تفعيل حقيقي للجنة الجهوية لمناخ الأعمال مع العمل على الاهتمام بالعالمين القروي والحضري على حد سواء والسعي نحو تدابير براغماتية تؤسس لمفهوم جديد للاستثمار الفلاحي وهنا نقترح:

أولا، العمل على إحداث مناطق صناعية بالعالم القروي وربطها بالمنظومة اللوجيستكية الوطنية، السكك الحديدية، والطرق السيارة والموانئ والمطارات.

ثانيا، خلق معاهد متخصصة في الاقتصاد الفلاحي والصناعات الغذائية على مستوى العالم القروي.

ثالثا، تعزيز بنية الابتكار من خلق مقاولات مبتكرة تمكن من خلق قيمة مضافة عالية مع ضمان خلق مناصب شغل تنافسية مع نظيرتها بالمدن، وهنا يمكن توصية بإحداث حاضنات بنيت استقبال خاصة بالمقاولات القروية مع إنشاء صناديق الاستثمار متخصصة وقادرة على توفير المواكبة والمصاحبة التقنية والمالية.

رابعا، تهيئة ظروف محفزة لانخراط الشباب القروي في مبادرات المقاول الذاتي.

خامسا، إقرار تحفيزات مالية وضريبية لمستثمرين حواص في الجهات الأقل نموا في العالم القروي مع تحويل صفة مقاول قروية لهذه

المقاولات وتمكينها ببعض الامتيازات التسويقية والجبائية، وهنا يمكننا اغتنام فرصة المناظرة الوطنية حول جبايات من أجل الحديث حول هذا الموضوع بصفة معمقة خدمة لمصلحة المقاولين والمقاول الفلاحية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن إدماج الشباب وتطوير الفلاحة هما وجهان لعملة واحدة، لذلك ينبغي العمل بروح المسؤولية والتعاون مع كافة الشركاء من أجل ضمان نجاح هذا التوجه الحضري الذي تقدم عليه بلادنا في إطار الجهوية المتقدمة.

والاتحاد العام لمقاولات المغرب مستعد لكل المبادرات الرامية لانتشاق طبقة وسطى قروية تتمتع بالكرامة والعدالة الاجتماعية، انسجاما مع توجيهات صاحب الجلالة في هذا الصدد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جلسة المسائلة الشهرية ليوم: الثلاثاء 06 جمادى الآخرة 1440هـ (12 فبراير 2019م).

سؤال حول: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعضاء،

موضوع التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة، ربما السيد الرئيس كان ممكن أنها توصفها بالتجارة الداخلية، لأن حتى التجارة الخارجية عندها ارتباط بالطبع بالتدابير الجمركية وتدابير ضريبية ومن مؤشرات ديال البنك العالمي، هاذ المسألة ديال مثلا النظام الجمركي.

ولكن احنا نستحضر بالطبع في هذا الموضوع بالنسبة للتجارة الداخلية الاضطرابات التي شهدتها النشاط الاقتصادي مؤخرا، إن على مستوى التجارة أو على مستوى التوزيع بسبب سوء الفهم والتأويلات الخاطئة للإجراءات التي صاحبت تنزيل نظام التعريف الموحد للمقاول والفوترة الإلكترونية، وهي مقتضيات تم فقط المهنيين الذين يخضعون لنظام المحاسبة (sous le régime de la comptabilité) ولا تتم بتاتا التجار ومقدمي الخدمات الذين يخضعون للنظام الجزافي اللي هو (le forfait)، هاذ الناس غير معنيين بتاتا بهاذ الإجراءات اللي جات في القانون المالي ديال 2018 واللي تعططنا واحد الفترة انتقالية ديال سنة من أجل أجرأتها على صعيد القانون المالي ديال 2019.

وحتى بالنسبة لهاذ الفئة الخاضعة لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية، الأحكام الجديدة الخاصة بها ما هي مرتينة ومرهونة بصور نص تنظيمي، مازال ما كابنش النص التنظيمي من أجل أجرأتها على أرض الواقع.

واقترحنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب السنة الفارطة في القانون المالي ديال 2018، ملي اتخذت هاذ التدابير اقترحنا فترة

انتقالية ديال سنة، وكنشكرو الحكومة على التجاوب الإيجابي معها اللي أعطاتنا هاذيك السنة الانتقالية إلى سنة 2019.

ربما ضعف التواصل مع المهنيين، ربما غياب الجانب البيداغوجي في شرح هاذ الإجراءات أفرز سوء فهم استغله، احنا غادي نقولو المسائل كيفا خاصها تقال، استغله بارونات مافيا ديال التملص الضريبي والقطاع غير المهيكل لتجيش التجار الصغار ودفعهم للاحتجاج، هذوك التجار الصغار، عن حسن نية، احنا ما تنتكلموش لأن الإجراءات الضريبية الجديدة لا تهم تماما الناس اللي في (forfait)، يعني اللي أقل من مليون ديال الدرهم فأقل هاذو غير معنيين بتاتا بهاذ المسائل.

إذن هذو ناس آخرين اللي عندهم مصالح أخرى اللي باغيين الضباية هما اللي استغلو حسن النية ديال هاذ التجار الصغار اللي احنا معهم وباغيين نواكبهم وما كنتكلموش على القطاع غير المهيكل المعيشي، ما تنتكلموش عليه تماما، احنا بالطبع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار التضامن هاذ العام ثبت بأنه من خلال المقاولات الكبرى ديالو اللي تفرز 40 مليون ديال الدرهم ديال الأرباح أنه ثبت التضامن الوطني اللي تكلم عليه سيدنا الله ينصرو في الخطب ديالو الأخيرة.

المسؤولية مسؤولية مشتركة يتحملها الجميع، حكومة وإدارة ومؤسسات للوساطة، في هاذ الإطار نمن المرونة التي أبانت عنها إدارة الضرائب والجمارك في تعاملها مع مطالب الممثلين المهنيين حول هذا الموضوع.

واحنا انطلاقا من قناعتنا بأن الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلية والنتائج السلبية للتهريب تهدد استمرارية المقاولات وتنافسية الاقتصاد الوطني، وأن تفعيل العمل بنظام التعريف الموحد للمقاولات يكتسي أهمية كبرى فيما يتعلق بتحديث الاقتصاد وترسيخ مبدأ الشفافية والوضوح اللي احنا في الاتحاد العام نطالب وننادي به منذ سنة 2011، السيد رئيس الحكومة، احنا في 2011 من طالب بتفعيل هاذ (L'ICE) التاريخ الموحد للمقاولات وهو الهاجس الذي جعلها نساند هذا الإصلاح.

من نافلة القول أن الضغط الجبائي على المقاولات بالمغرب وصل مستويات جد مرتفعة مقارنة مع باقي دول حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفاع الضغط الجبائي وباقي التحملات المفروضة بصفة عامة على المقاولات يدفعها للانزلاق نحو القطاع غير المنظم في الصراع من أجل البقاء.

وهنا نثير انتباه الحكومة إلى استفحال ظاهرة القطاع غير المنظم واندياحه، ونحن لا نقصد القطاع، كما قلت، غير المنظم المعيشي الذي من واجبنا أن نسانده ونساند فاعليه، إنما نحن نتكلم عن مافيا التهريب، كما قلت، الذين يحققون أرباح طائلة وأرقام معاملات بالملايير في بعض الحالات، الملايير من الدراهم بعيدا عن قواعد المنافسة في تملص فاحش من أداء الالتزامات الضريبية والاجتماعية.

في وقت، السيد رئيس الحكومة، اللي 2% من المقاولات تتأدي 80% من الضريبة على الشركات، هذا راه رقم خطير جدا، يعني راه خاصنا لا بد نوسع من الوعاء الضريبي باش نخفضو من الضغط الجبائي، واش احنا غاديين في هاذ الاتجاه أم لا؟ هذا إشكال حقيقي.

قضية أخرى، وهنا بالنسبة للجميع وخصوصا بالنسبة للمستشارين الأعزاء اللي يمثلو فئة الأجراء، أن في إطار الحوار الاجتماعي، واحنا عندو الراهنية ديالو، لأن تنتكلمو في الحوار الاجتماعي..

جلسة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالمرافق العمومي.

الإثنين 05 جمادى الآخرة 1440هـ (11 فبراير 2019م).

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

بداية، لا بد أن نُؤهِد بالمجهود الذي بذلته المجموعة الموضوعاتية، رئيسا ومقررا وأعضاء وأطرا، والذي تجسد في جودة التقرير الذي قُدم للمكتب، والذي تضمن معطيات هامة وتشخيصا دقيقا للأعطاب التي تعترى تدير وسير بعض المرافق العمومية، كما قدم التقرير توصيات موضوعية ووجية من أجل تجاوز بعض المعوقات والإشكالات لتحسين أداء المؤسسات التي كانت موضوع عمل المجموعة الموضوعاتية، وهي مؤسسات في مُجْمَلها لها دور مَحْوَري في ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية، خاصة مؤشرات التنمية البشرية، كما أن التعليم والصحة هما جوهر بناء رأس المال البشري، وقد أظهر آخر البحوث التي أجراها البنك الدولي أن إنتاجية 56% من أطفال العالم عندما يكبرون ستكون أقل من نصف ما يمكنهم تحقيقه إذا تمتعوا بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الوقت، سنقتصر في مداخلتنا على مناقشة موضوعي "تدبير المراكز الجهوية للاستثمار" و"قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي".

لقد شكل موضوع تشجيع الاستثمار الخاص ولا يزال أحد الرهانات الكبرى لمغرب الألفية الثالثة، خصوصا في ظل مناخ دولي معولم وتنافسي؛ وأمام هذه التحديات، باشرت بلادنا العديد من الأوراش بهدف تشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص، من بينها تجربة المراكز الجهوية للاستثمار سنة 2003، غير أنه بعد مرور حوالي عقد ونصف من هذه التجربة، جاء الخطاب المولوي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2016-2017، محملا بالعديد من الإشارات لهاته التجربة، وكاشفا عن جملة من الأعطاب البنوية التي تقف حجر عثرة أمام القرار الاستثماري الخاص.

السيد الرئيس،

لن نبالغ في فريقنا إن قلنا بأن مجمل التوصيات الواردة في التقرير قيد المناقشة قد تم تضمينها في مقتضيات القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، فهو قانون يؤسس لجيل جديد من المؤسسات الجهوية، تعتمد مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير، وتتمتع باختصاصات حقيقة لتنفيذ ودعم الاستثمار من خلال المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارة العمومية والمستثمرين الخواص وغيرها، وهو ما يتماشى مع تطلعات المهنيين والمستثمرين الخواص.

السيد الرئيس،

رغم مخططات الإصلاح والاستراتيجيات التي تم تبنيها على مستوى قطاع التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي من قبيل الميثاق الوطني والمخطط الاستعجالي، فإنها لم تنجح في التغلب على مواطن الخلل والتعثرات التي باتت شبه بنيوية، نتيجة سوء الحكامة المعتمدة في السياسة التعليمية.

ومن هنا جاء مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الرامي إلى إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، على أساس تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء بالفرد وتقديم المجتمع، وإلى ضمان استدامته، وكذا إلى وضع قواعد لإطار تعاقدى وطني ملزم للدولة وللباقى الفاعلين والشركاء المعنيين في هذا المجال.

إذ أن منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لازالت تشكل مشغلا لتفريخ المعطلين في ظل تفاقم معدلات الهدر المدرسي، لاسيما بالبادية وفي صفوف الإناث (270 ألف حالة هدر مدرسي سنويا)، وهو ما كان يفرض القيام بإصلاح شمولي وليس قطاعي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، إذ نستحضر ضرورة تقوية الفرص لولوج سوق الشغل من خلال ترميم الرأس المال البشري (حيث أن معدل نسبة العطالة في صفوف الشباب حاملي الشهادات 18%، و4% فقط بالنسبة للشباب غير الحاصلين على الشهادات وهي مفارقة عجيبة)، علاوة على أن سوق الشغل يعرف تحولات متسارعة وتقنيات معقدة ومتطورة، حيث ستطفو 70% في أفق 2030 من المهن الجديدة أو ستتغير المهن الحالية جذريا بالنظر للتطور التقني والتكنولوجي لمصاحبة للثورة الرقمية والذكاء الاقتصادي، مما يجعل من نموذجنا التعليمي والتكويني الحالي أداة كبح لن تسعف في تحقيق أو مساندة مستجدات سوق الشغل المتسارع عالميا، وهو ما يفرض العمل على بناء منظومات للتعليم مدى الحياة، وامتلاك القدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع البحث العلمي، وحثية مواجهة الثورة الرقمية لتصبح أداة في خدمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإيلاء أهمية إستراتيجية للبعد الحكامتي في تنزيل الإصلاح، مع التأكيد على المقاربة التشاركية مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وطنيا وجمويا ومحليا في تنزيل وأجراء هذا الإصلاح.

وشكرا على حسن الاستماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.